وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 08 فبراير 2024

أخبار الطاقة

محدودية الإمداد تعزز توازن أسواق البترول في عام 2024

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط لليوم الثالث على التوالي، أمس الأربعاء، بعد أن أظهرت بيانات الصناعة نمو مخزونات النفط الأميركية أقل من المتوقع، وخفض توقعات نمو الإنتاج في الولايات المتحدة، أكبر منتج في العالم، مما خفف المخاوف بشأن فائض محتمل في المعروض.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت عشرة سنتات إلى 78.69 دولارا للبرميل، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 13 سنتا إلى 73.44 دولارا. وأظهرت أرقام معهد البترول الأميركي أن مخزونات الخام الأميركية ارتفعت 670 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في الثاني من فبراير، وهو ما يقل كثيرا عن توقعات المحللين بزيادة قدرها 1.9 مليون برميل. ومن المقرر صدور البيانات الأسبوعية للحكومة الأميركية عن مخزونات النفط في وقت لاحق من يوم الأربعاء، من قبل إدارة معلومات الطاقة.

وبالنسبة لعام 2024، خفضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الثلاثاء توقعاتها لنمو إنتاج النفط المحلي بمقدار 120 ألف برميل يوميا إلى 170 ألف برميل يوميا، وهو ما يقل بشكل حاد عن زيادة الإنتاج في العام الماضي البالغة 1.02 مليون برميل يوميا. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أيضًا ألا يتجاوز الإنتاج الأميركي الرقم القياسي المسجل في ديسمبر 2023 والذي يزيد على 13.3 مليون برميل يوميًا حتى فبراير 2025. وقال محللون في شركة عقود هايتونغ الآجلة، في مذكرة، إن التوقعات عززت حالة توازن سوق النفط في عام 2024، مضيفين أنهم يتوقعون أن تظل أسعار النفط في نطاق 10 دولارات حول المستويات الحالية. وفي هذه الأثناء. ويتابع التجار الوضع في الشرق الأوسط عن كثب. والتي عطلت حركة المرور عبر قناة السويس، أسرع طريق بحري بين آسيا وأوروبا، والذي يمثل ما يقرب من 12 % من تجارة النفط العالمية. وقال الحوثيون يوم الثلاثاء إنهم أطلقوا صواريخ على سفينتين في البحر الأحمر مما ألحق أضرارا بهما.

وقال وارن باترسون، وإيوا مانثي، المحللان لدى مجموعة آي ان جي المالية، في مذكرة: «بالنظر إلى المخاطر الجيوسياسية المتزايدة، فإن التداول ضمن النطاق وعدم وجود علاوة المخاطرة قد يفاجئ البعض». وقالوا، «من المهم أن نتذكر أنه على الرغم من أننا نشهد اضطرابات في التدفقات التجارية نتيجة لتطورات البحر الأحمر، إلا أن إنتاج النفط ظل دون تغيير نتيجة لذلك». ولتعزيز إمدادات النفط، يضخ كونسورتيوم بقيادة إكسون موبيل الذي يسيطر على جميع إنتاج النفط في غيانا، نحو 645 ألف برميل يوميًا في الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية، ارتفاعًا من نحو 400 ألف برميل يوميًا في أواخر عام 2023.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، حيث سعى المستثمرون للحصول على مزيد من الإشارات بشأن الإنتاج والمخزونات الأميركية من البيانات الرسمية المقرر صدورها في وقت لاحق من اليوم، بينما ظل التركيز على المفاوضات الجارية بشأن وقف إطلاق النار في الحرب. وحفزت

التوقعات بانخفاض محتمل في الإنتاج الأميركي من مستويات قياسية بعض القوة في أسعار النفط هذا الأسبوع، والتي كانت تعاني من خسائر فادحة وسط تكهنات بشأن انتهاء الاضطرابات في الشرق الأوسط. كما أدى ضعف الدولار إلى بعض الراحة في أسعار النفط، حيث تراجعت العملة الأميركية بعد أن تسارعت إلى أعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر في وقت سابق من الأسبوع. وكانت قوة الدولار مدفوعة بشكل رئيس بتوقعات ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية لفترة أطول، مما أدى إلى الضغط على أسعار النفط الخام في الجلسات الأخيرة.

وكان وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط نقطة تركيز رئيسة لأسواق النفط في الجلسات الأخيرة، خاصة وأن التقارير الإعلامية أشارت إلى وجود بعض الحوار بين قادة إسرائيل وحماس حول التوصل إلى اتفاق. وقالت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) يوم الثلاثاء إنها قدمت ردها على اتفاق محتمل لوقف إطلاق النار في غزة. ومن المحتمل أن يشهد الاتفاق المقترح إطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم حماس مقابل وقف طويل للقتال. ومن المقرر أيضًا أن يزور وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إسرائيل ويناقش وقف إطلاق النار المحتمل في وقت لاحق من اليوم. وقال بلينكن إن التوصل إلى اتفاق لا يزال ممكنا. وأثار احتمال التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس خسائر فادحة في أسعار النفط الأسبوع الماضي، نظراً لأن الانقطاعات المحتملة في إمدادات الشرق الأوسط، الناجمة عن الصراع، أشارت إلى تضييق أسواق النفط في الأشهر المقبلة.

وتنتظر الأسواق الآن بيانات مخزونات النفط الأميركية، المقرر صدورها في وقت لاحق اليوم الأربعاء، والتي ستتضمن أيضًا أرقام الإنتاج للأسبوع الماضي. وبينما يتعافى الإنتاج الأميركي بشكل مطرد من موجة البرد في يناير، قالت إدارة معلومات الطاقة إن الإنتاج سينخفض بشكل حاد من المستويات القياسية المرتفعة في عام 2024. وقبل انخفاض يناير، ارتفع الإنتاج الأميركي إلى مستوى قياسي يزيد على 13 مليون برميل يوميًا في عام 2023. وبينما من المتوقع أن يتعافى الإنتاج في فبراير، فمن غير المتوقع أن يتجاوز مستويات قياسية حتى عام 2025 على الأقل، حسبما ذكرت إدارة معلومات الطاقة يوم الثلاثاء.

ومن المتوقع أن تنمو مخزونات النفط الأميركية بمقدار 2.1 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الثاني من فبراير. وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي زيادة قدرها 0.7 مليون برميل. وكان ارتفاع الإنتاج الأميركي نقطة خلاف رئيسة في أسواق النفط، خاصة أنه يعوض إلى حد كبير أي تخفيضات في الإنتاج من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول. وإن ضعف الإنتاج في الأشهر المقبلة يمكن أن يبشر بالخير لأسعار النفط. وكانت العقود الآجلة لخام برنت والخام الأميركي قد تخلت عن بعض مكاسبها وسط الحديث عن وقف إطلاق النار في غزة. وارتفعت العقود الآجلة لكلا الخامين في البداية أكثر من دولار للبرميل يوم الثلاثاء بعد أن قالت وزارة الطاقة الأميركية إن إنتاج النفط الخام سينمو أقل من المتوقع لكنها تخلت بعد ذلك عن بعض المكاسب بفعل الحديث عن وقف محتمل لإطلاق النار لفترة طويلة في الحرب. وفي توقعاتها للطاقة على المدى القصير، قالت وزارة الطاقة إن إنتاج الولايات المتحدة سينمو بمقدار 170 ألف برميل يوميا هذا العام، انخفاضا من الزيادة المتوقعة السابقة البالغة 290 ألف برميل يوميا. وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، الذي يقوم بجولة في الشرق الأوسط سعيا لإنهاء الحرب، إن رد حماس على اقتراح وقف إطلاق النار قيد المراجعة اليوم الثلاثاء.

وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة أجين كابيتال إل إل سي: «هناك تفاؤل حذر في السوق بأننا سنرى وقفاً لإطلاق النار». ومع ذلك، رأى بعض المحللين أن الأسعار تتأرجح بسبب التوقعات بالنسبة للشرق الأوسط. وقال فيل فلين

المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب: «السيد بلينكن موجود في الخارج، لكن الكثير من الناس لا يعتقدون أنه سيكون قادرا على التوصل إلى صفقة». وقال فلين إن بيانات المخزونات من المتوقع أن تظهر استمرار المخزونات القوية للبنزين والديزل. وأضاف أنه من المتوقع أن تتقلص تلك المخزونات في المستقبل. وتقوم مصافي التكرير الأميركية بإجراء إصلاحات شاملة على المصانع في جميع أنحاء البلاد، وسيؤدي انقطاع مصفاة بريتش بتروليوم الأسبوع الماضي في وايتنج بولاية إنديانا إلى الحد من الإنتاج. وفي الوقت نفسه، واصلت الولايات المتحدة حملتها ضد الحوثيين والذين أدت هجماتهم على سفن الشحن إلى تعطيل طرق تجارة النفط العالمية.وقال المحللان في كومرتس بنك، ثو لان نغوين وكارستن فريتش، في مذكرة، إن الضربات الأميركية «لا تشير إلى تخفيف التوترات». ومع ذلك فإن تدهور توقعات الطلب حد من مكاسب النفط. وقال ليون لي، محلل سي ام سي ماركيتس، أيضًا إنه سيكون من الصعب العودة إلى الارتفاعات السابقة، نظرًا لأن المؤشرات الاقتصادية القوية من الولايات المتحدة من المرجح أن تفقد قوتها. وقال «إن عمليات التسريح من العمل لا تزال تتزايد. وهذا يعني أن الطلب على النفط سيتراجع على المدى الطويل».وارتفعت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة بأقل من المتوقع الأسبوع الماضي، وفقًا لما ذكره معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء، مما عزز المعنويات بشأن النفط الخام بعد التوقعات بتباطؤ الإنتاج المحلي. وتم تداول العقود الآجلة للنفط الخام خام غرب تكساس الوسيط، وهو المعيار الأميركي، عند 73.47 دولارًا للبرميل بعد التقرير بعد أن ارتفع بنسبة 0.7 % عند 73.31 دولارًا للبرميل.

وارتفعت مخزونات النفط الخام الأميركية بنحو 674 ألف برميل للأسبوع المنتهي في 2 فبراير، مقارنة بانخفاض قدره نحو 2.5 مليون برميل أبلغ عنه معهد البترول الأميركي في الأسبوع السابق. وكان الاقتصاديون يتوقعون زيادة بنحو 2.1 مليون برميل. وقالت وكالة معلومات الطاقة يوم الثلاثاء إن الإنتاج الأميركي يتعافى بعد انخفاض مرتبط بالطقس في يناير، لكن من المرجح أن يتباطأ من المستويات القياسية في عام 2024، حيث خفضت توقعاتها لإنتاج النفط المحلي بمقدار 120 ألف برميل يوميًا إلى 170 ألف برميل يوميًا.

الهند مرشحة لتكون أكبر محرك لنمو الطلب العالمي على النفط حتى 2030

الاقتصادية

توقعت وكالة الطاقة الدولية اليوم الأربعاء أن تصبح الهند أكبر محرك لنمو الطلب العالمي على النفط بين 2023 و2030، متقدمة بفارق ضئيل عن الصين، أكبر مستورد للنفط.

الهند التي تعد ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم في طريقها نحو تحقيق زيادة في الطلب على النفط بنحو 1.2 مليون برميل يوميا بين 2023 و2030، وهو ما يمثل أكثر من ثلث الزيادات العالمية المتوقعة البالغة 3.2 مليون برميل يوميا في الفترة المذكورة، حسبما ذكرت وكالة الطاقة الدولية في تقرير صدر خلال أسبوع الطاقة الهندي.

كما توقعت الوكالة أن يصل طلب الهند على النفط إلى 6.6 مليون برميل يوميا في 2030، ارتفاعا من 5.5 مليون برميل يوميا في 2023.

وأضافت «ستصبح الهند أكبر مصدر لنمو الطلب العالمي على النفط من الآن حتى 2030، في حين يتباطأ النمو في الاقتصادات المتقدمة والصين في البداية ثم ينعكس بعد ذلك حسب توقعاتنا».

وقالت الوكالة، إن أكبر أساس لاستهلاك النفط في الهند سيكون وقود الديزل، وهو ما يمثل نصف الزيادة تقريبا في الطلب في البلاد وأكثر من سدس إجمالي نمو الطلب العالمي على النفط حتى 2030.

وتوقعت نمو وقود الطائرات 5.9% سنويا في المتوسط، لكنه ينطلق من قاعدة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى.

ذكرت الوكالة أن أسطول السيارات الكهربائية في الهند ستؤدي إلى متوسط نمو سنوي ضعيف بنسبة 0.7% حتى 2030 للبنزين. وأضافت أن السيارات الكهربائية الجديدة وتحسينات كفاءة الطاقة في الهند ستجنبها الحاجة إلى 480 ألف برميل يوميا من الطلب الإضافي على النفط من الآن حتى 2030.

لتلبية هذا الطلب، من المتوقع أن تضيف الهند مليون برميل يوميا إلى طاقتها التكريرية الجديدة على مدى سبعة أعوام، وسيؤدي ذلك إلى زيادة وارداتها من النفط الخام إلى 5.8 مليون برميل يوميا بحلول 2030، بحسب الوكالة.

مديرو الأصول الاستثمارية أصبحوا أكثر تفاؤلا بشأن ارتفاعات النفط الخام أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

قال لـ «الاقتصادية» محللون نفطيون، إن مديري الأصول الاستثمارية أصبحوا أكثر تفاؤلا بشأن ارتفاعات النفط الخام وسط التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والثقة المتزايدة بتمكن الاقتصاد الأمريكي من تجنب الركود هذا العام بنجاح.

وأوضح المحللون، واصلت صناديق التحوط وغيرها من مستثمري المحافظ شراء النفط الخام نهاية يناير الماضي، ما أدى إلى توسيع صافي المراكز الطويلة - الفرق بين الرهانات الصعودية والهبوطية - إلى أكبر مستوى منذ سبتمبر الماضي عندما بدأت أسعار النفط في الانخفاض بسبب المخاوف بشأن الاقتصادات وفائض المعروض في السوق.

ويقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة، إن تقلبات أسعار النفط الخام متواصلة، حيث تركز أسواق النفط مرة أخرى على ضعف الطلب الذي يلوح في الأفق، ما يحد أسعار النفط رغم التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط.

وأوضح أنه بينما تعقد الهند أسبوع الطاقة الهندي الثاني على الإطلاق في جوا، تدافع كبار مصدري النفط على مستوى العالم لمناقشة حقول جديدة مع الدولة التي تستعد للتغلب على الصين في العام المقبل بوصفها المصدر الأسرع نموا للطلب على النفط في العالم.

من جانبه يقول سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، من الأهمية لكل دول الاستهلاك الرئيسة متابعة نمو الوقود التقليدي ومصادر الطاقة المتجددة معا، حيث لا يمكن الاكتفاء بمورد للطاقة دون الآخر، مشيرا إلى أنه على جانب الطلب سيكون نمو الطلب في الهند أمرا حيويا لصناعة النفط العالمية في العام الجاري.

وسلط الضوء على أهمية تصريحات هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة أوبك، بأن صناعة الطاقة العالمية يجب أن تضمن استمرار تدفق الاستثمارات في صناعة النفط رغم المشهد المتغير وأن أي تحول كبير في التركيز يمكن أن يكون بمنزلة حجر عثرة أمام أمن الطاقة، إضافة إلى إيجاد سوق متقلبة.

بدوره، يقول جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا، إن «أوبك» تتوقع أن يتجاوز نمو الطلب العالمي على النفط بكثير الزيادة المتوقعة في الإمدادات من خارج «أوبك» على مدى العامين المقبلين، حيث ترسم مجموعة المنتجين مسارها لإدارة السوق في المستقبل، كما قدرت «أوبك» أن يزيد احتياج العالم للنفط بمقدار 2.25 مليون برميل يوميا عام 2024 و1.8 مليون برميل يوميا أخرى عام 2025.

110 فرص استثمارية تطرحها «أرامكو» أمام الموردين والمصنعين السعوديين

أمل الحمدي من جدة

الاقتصادية

استعرضت «أرامكو السعودية» محفظة مشروعاتها المتوقعة خلال 2024 إلى 2026، البالغه 110 مشروعات منها 67 مشروع للنفط والغاز والبتروكيميائيات، و20 مشروعا لخطوط الأنابيب والتوزيع، و23 مشروعا للبنية التحتية المدنية والأمن، وذلك لدعم المصنعين السعوديين وموردي السلع ومقدمي الخدمات.

وعرضت شركة أرمكو خلال منتدى الموردين، الذي نظمته غرفة جدة أمس، حزمة من الفرص الاستثمارية للموردين والمصنعين ومقدمي الخدمات، محددة آلية تعاقدها معهم عبر مسارين الأول مسار عقد التوريد والبناء، والمسار الآخر عقد تسليم المفتاح وذلك بهدف التعريف بكيفية التسجيل والتأهيل بـ«أرامكو» والاطلاع على فرص الاستثمار، إضافة إلى دعم وتطوير الأعمال، وتمكين المنتج الوطني.

وتحدث خلال المنتدى أحمد الزهراني مدير إدارة التطوير الصناعي والتوريد الاستراتيجي بـ«أرامكو»، قائلا، إن الشركة منذ تأسيسها دعمت المورد المحلي بدءا من التجار وموردي السلع ومن ثم موردي الخدمات والمصنعين وبعد التدرج رأت الشركة الحاجة إلى برنامج شمولي يشمل جميع سلاسل الإمداد فجاء برنامج الاكتفاء ليحل كل الثغرات، وبتضافر الجهود من الموردين السعوديين استطعنا الوصول إلى 63% من المحتوى المحلي في المشتريات.

وأضاف «نتعامل اليوم مع موردين يصدرون إلى أكثر من 40 دولة لديهم تنافسية عالية وذات جودة عالمية»، مشيرا إلى تسجيل 1300 منشأة سعودية جديدة و90 منشأة صناعية كموردين محليين عام 2023، كما نجح برنامج اكتفاء في جذب الاستثمارات وسد الفجوات وأصبح هناك 31 منتجا يصنع لأول مرة في المملكة وهناك 166 مصنعا محليا جديدا.

من جهته، تطرق يوسف الغامدي مدير برنامج تليد للتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بـ«أرامكو»، الى أنه تمت خدمة 400 منشأة صغيرة ومتوسطة، مشيرا إلى ستة تحديات تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها، بناء وتنفيذ الاستراتيجيات، استقطاب المهارات البشرية وتطويرها، واستغلال الرقمنة في أعمالها، الوصول إلى الأسواق، الوصول إلى الحلول التمويلية، وبيئة العمل.

«أرامكو السعودية» تجري مباحثات استثمارية مع شركات هندية

الشرق الأوسط

قال مسؤول تنفيذي كبير الأربعاء، إن شركة «أرامكو السعودية» تجري مباحثات تتعلق بالاستثمار مع شركات في الهند.

وقال فيصل بن محمد الفقير، الذي يشغل منصب النائب الأعلى للرئيس لتحويل السوائل إلى كيميائيات في «أرامكو السعودية»، لوفود مشاركة في أسبوع الطاقة في الهند بولاية غوا: «نأمل أن نرى بعض الإعلانات بشأن الاستثمار في الشركات الهندية قريباً»، من دون تحديد خطط الشركة.

وتضخ السعودية نحو تسعة ملايين برميل يومياً، وهو ما يقل كثيراً عن طاقتها الحالية البالغة نحو 12 مليون برميل يومياً بعد تخفيض الإنتاج في إطار اتفاق مع «أوبك» وحلفائها العام الماضي.

وذكرت وكالة «رويترز» العام الماضي أن الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، ترغب في أن تشارك «أرامكو» في برنامجها المزمع لاحتياطي النفط الاستراتيجي لتعزيز العلاقات مع موردها الرئيسي للنفط.

محادثات لإنشاء أول مختبر من نوعه لخدمة مصنّعي السيارات الكهربائية بالسعودية

الرياض: آيات نور

الشرق الأوسط

كشف مدير تطوير الأعمال في شركة «المختبر الخليجي»، عبد الملك الغامدي، لـ«الشرق الأوسط»، عن وجود محادثات مع شركتَي «لوسيد» و«سير»، برعاية «صندوق الاستثمارات العامة»، لإنشاء المختبر الأول من نوعه لاختبار السيارات الكهربائية بالسعودية، مؤكداً أنه سيكون شاملاً الخدمات كافة، ويخدم الشركتين وجميع مصنّعي المركبات في المملكة.

وتعمل شركة «المختبر الخليجي»، التي أنشئت عام 2016، على تقديم خدمات الفحص والاختبار والشهادة والمعايرة المحلية والتدريب المهني، وشهادة المهارات الدولية، والخدمات الهندسية الفنية لجميع الصناعات، من طرف ثالث محلي.

توطين الصناعات

ولفت الغامدي، على هامش منتدى «صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص»، الذي انعقد في الرياض، إلى أن الشركة عملت خلال السنوات السبع الماضية، على إنشاء أكبر مجمع مختبرات طاقة على مستوى العالم، في مدينة الدمام (شرق السعودية)، الذي دشّنه وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، في فبراير (شباط) 2023 بتكاليف قُدّرت بـ720 مليون ريال (192 مليون دولار).

ويأتي هذا المشروع بوصفه أحد توجهات وزارة الطاقة في توطين الصناعات والخدمات وتعزيز المحتوى المحلي وبناء الخبرات الوطنية في القطاع وتأهيلها عالمياً، ويؤهل المملكة ومنطقة الخليج للريادة العالمية في مجالات الطاقة ومواردها وحلولها واستدامتها.

ويضم المجمع حزمة من المشروعات النوعية الخاصة بالمختبرات ومراكز التميز في مجالات الطاقة المتجددة والشبكات الذكية والألياف البصرية، والسلامة والوقاية من الحريق، إضافة إلى اختبارات الجهد المنخفض والمتوسط والعالي لجميع المعدات الكهربائية في القطاع الصناعي بالمملكة، بحسب مدير تطوير الأعمال في الشركة.

وقال الغامدي: إن المختبر المختص في مجال اختبارات مقاومة الحريق، الذي يوجد ضمن مجمع مدينة الدمام، يعدّ الأول من نوعه في المملكة والأكبر في الشرق الأوسط.

تمكين الصناعة

وأضاف الغامدي، أن لدى الشركة توسعاً في مجال الخدمات الفنية والهندسية وخدمات الفحص والمعايرة المساندة.

وأشار إلى أن شركة «المختبر الخليجي» تستهدف تمكين الصناعة عن طريق توفير جميع الخدمات المساندة لها كالمختبرات والخدمات الفنية، إضافة إلى توطين الخدمات المختبرية والفنية في المملكة.

وأضاف، أن الشركة توفر فرصاً وظيفية مجزية للشباب السعودي، وكذلك تسهم في رفع إمكانات البلاد وتوفير الاكتفاء الذاتي في مجال الخدمات الفنية والمختبرية، «ونطمح بأن نكون الشركة التي ترعى الابتكار والبحوث والتطوير في السعودية ومنطقة الشرق الأوسط».

الجدير ذكره، أن شركة «المختبر الخليجي» تأسست بواسطة عدد من الجهات، منها «أرامكو»، و«شركة الكهرباء»، و«صندوق الاستثمارات العامة»، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وهيئة الربط الكهربائي الخليجي.

كما أن الهدف من تأسيس الشركة هو توطين الخدمات الفنية والمختبرية ودعم الصناعة والتصدير وإيجاد فرص عمل جاذبة للشباب السعودي وغيرها من الأسباب المهمة في دعم التنمية والنهضة الفنية والاقتصادية للمملكة بما يخدم «رؤية 2030».

هولندا: سنحتاج للغاز حتى بعد 2050

الشرق الأوسط

قال مبعوث الطاقة الهولندي فريدريك فيسيلينك، إن بلاده سوف تظل بحاجة للغاز الطبيعي، حتى بعد 2050 في بعض الصناعات التي يصعب تحييدها من الناحية الكربونية.

وأوضح فيسيلينك، على هامش مؤتمر أسبوع الطاقة في الهند في ولاية جوا، إن هولندا سوف تحتاج إلى احتجاز الانبعاثات أو العثور على بدائل أخرى كربونية سلبية للوصول إلى هدفها من التحييد المناخي بحلول منتصف القرن، بحسب وكالة «بلومبرغ» للأنباء.

وتؤكد التصريحات مدى الصعوبة التي ستواجهها الدول حول العالم للوفاء بأهداف التحييد المناخي، في حال لم تتمكن الاقتصادات المتقدمة مثل هولندا من التوقف عن استخدام الوقود الأحفوري بحلول 2050.

ولطالما جرى اعتبار الغاز، ضمن الوقود الذي يتجه نحو الطريق إلى المصادر النظيفة من الطاقة، ولكن المعدل الحالي للاستثمار في الصناعة يشير إلى أنها سوف تكون عملية تحول طويلة للغاية.

وفي العام الماضي، وقعت شركة «شل» صفقات مع قطر للحصول على ما يصل إلى 3.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لمحطة جيت للغاز الطبيعي في روتردام على مدار 27 عاماً اعتباراً من 2026.

البرازيل تبدي رغبتها في توقيع اتفاق طويل الأمد لشراء الغاز من قطر

الشرق الأوسط

قال الرئيس التنفيذي لشركة النفط البرازيلية الحكومية (بتروبراس) جان بول براتس، في أسبوع الطاقة في نيودلهي، إن الشركة تسعى للحصول على إمداد ثابت للغاز الطبيعي المسال من قطر في محاولة لكبح تكاليف الاستيراد للوقود الفائق التبريد.

وقال براتس، الذي يرأس الشركة منذ يناير (كانون الثاني) 2023: «نريد أن نحاول إقامة علاقة طويلة الأمد مع قطر»، بحسب ما نقلته وكالة «بلومبرغ» للأنباء.

وأضاف أن الرؤساء التنفيذيين لـ«بتروبراس» سوف يذهبون إلى قطر في وقت لاحق من الشهر الحالي لاقتراح إبرام عقد طويل الأمد للغاز الطبيعي المسال بسعر ثابت مثل ذلك المرتبط بنفط خام برنت.

ويمكن لمثل هذا الاتفاق أن يكبح اعتماد البرازيل على السوق الفورية المتقلبة - التي أحياناً ما تكون باهظة للغاية - حيث تحصل «بتروبراس» على كل إمداداتها تقريباً من الغاز الطبيعي المسال. وأبدى براتس رغبة في تطوير موارد الغاز المحلي لبلاده.

وتعرضت «بتروبراس» لضغط من الحكومة لأن تكون أقل سخاء في توزيع الأرباح وأن تفعل المزيد لكبح التضخم وتعزيز الاقتصاد البرازيلي وتوفير وظائف.

وتعرض قطر أسعاراً منخفضة لجذب المستوردين إلى مشروع توسيع إنتاج الغاز الهائل الخاص بها الذي سوف يرفع الصادرات لنحو الثلثين حتى 2027، ولم تبع الدولة الواقعة في الشرق الأوسط سوى النصف تقريباً من إمداداتها الإضافية حتى الآن، بحسب «بلومبرغ إن إيه إف».

افتتاح مصفاة «الدقم» أكبر مشروعٍ استثماري خليجي مشترك في قطاع المَصافي الشرق الأوسط

افتتح السُّلطان هيثم بن طارق، سلطان عُمان، اليوم (الأربعاء) مشروع مصفاة «الدّقم» والصناعات البتروكيماوية بالمنطقة الاقتصادية الخاصّة بالدقم بحضور أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح.

ويعدُّ مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية؛ أكبر مشروع استثماريٍّ مشتركٍ بين سلطنة عُمان ودولة الكويت مدمجٍ بين مجموعة «أوكيو» العُمانية وشركة البترول الكويتية العالمية برأس مالٍ جَاوز ثلاثة مليارات ونصف مليار ريال عُماني (9.9 مليار دولار).

وتُعّد مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أول مصفاة خليجية تعتمد على النفط الخام المستورد في عملياتها التشغيلية وتهدف إلى تحفيز مشروعات النفط في منطقة الخليج العربي وتعزيز المكانة السوقية في قطاع التكرير والبتروكيماويات، إضافة إلى إيجاد فرص الأعمال ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج القيمة المحلية المضافة. كما تعزّز المصفاة المكانة التكريرية لسلطنة عُمان لتتجاوز 500 ألف برميل يوميّاً، وتحقق الاستفادة القصوى من المواد النفطية.

أكبر مشروعٍ استثماري خليجي

وألقى عبد السّلام بن محمد المرشدي رئيسُ جهاز الاستثمار العُماني كلمة أكد فيها على أن افتتاح هذا المشروع المشترك بين سلطنة عُمان ودولة الكويت «يأتي تَجسيداً للعلاقات المُتجذِّرةِ بينَ البلدين مُنذُ القِدَم وتتويجاً لهذَا الإرثِ المُشترك؛ فقد تَكاتفت جُهودُ الجَانبَين للعملِ على مَشروعِ مصفاةِ الدقمِ والصناعاتِ البِتروكيماوية، وهوَ أكبر مشروعٍ استثماريٍّ بينَ دَولتينِ خَليجيتَينِ في قِطاع المَصافي».

ولفت إلى أن هذا المشروع الذي وضع حجر أساسِهِ السُّلطان هيثم بن طارق في عام 2018، يقعُ في المنطقةِ الاقتصادية الخاصة بالدقم «التي لا يخفى على أحدٍ مدى أهميتها الاستراتيجية، لما تتميزُ بهِ من موقعٍ متفردٍ، وما تمتلكُه من مقوّمات وحوافز تجعلها منطقةً جذّابةً للاستثمارات».

وقال: «إنه بالتزامن مع افتتاح مصفاة الدقم تم إتمام مشروعين آخرين هما مشروع شركة مرافق الذي يدعم المصفاة فيما يخص الطاقة والمياه باستثمار بلغ 196 مليون ريال عُماني (509 ملايين دولار)، ومشروع الشركة العُمانية للصهاريج الذي يرفد أعمال المصفاة فيما يخص تخزين النفط في رأس مركز باستثمار قدره 200 مليون ريال عُماني (519 مليون دولار)».

في حين قال الشيخ نواف سعود الصباح، الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية: «إن التشغيل التجاري لمصفاة الدقم - أضخم مشروع خليجي مشترك - يدلّ على الإخاء التاريخي بين سلطنة عُمان ودولة الكويت»، موضحاً أنه بعد الوصول إلى التشغيل التجاري الكامل، ستقوم المصفاة بتصريف النفط الكويتي الخام والنفط العُماني وتكريره، محققةً الأهداف الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية التي تنص على الدخول في فرص استثمارية مع شركاء عالميين لتنمية قدرتها التكريرية في الأسواق الواعدة.

وأضاف أن احتفال اليوم لا يعدُّ المحطة الأخيرة في طريق النجاح، بل هو وقفةٌ مستحقّةٌ لتقدير جهود العاملين والعاملات في مصفاة الدقم لإكمال السير، فالتحديات التي تعصف بصناعة النفط والغاز ليست سهلة وأهمّها التوجه العالمي للتحول بالطاقة، الأمر الذي يستوجب العمل معاً لتأمين التشغيل الآمن والمُربح للمصفاة لكي تصبح صرحاً عالميّاً للابتكار والريادة في صناعة التكرير العالميّة.

ودوّن الشيخ مشعل الأحمد الصباح أمير الكويت كلمة في السجل (الإرث) الخاصّ بكبار الزوار، ثمّن فيها للسُّلطان هيثم بن طارق والحكومة والشعب العُماني «هذا التعاون الذي يترجم الشراكة الكويتية العُمانية، لا سيما في الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية ويبلور الرؤى الحاليّة والمستقبليّة المشتركة»، مُعرباً عن تطلعه إلى المزيد من التعاون الهادف إلى ترسيخ العلاقات الوطيدة التي تجمع البلدين وتحقّق مصالحهما لما فيه خير شعبيهما.

إيرادات روسيا من النفط والغاز تزيد 58 % في يناير إلى 7.4 مليار دولار

الشرق الأوسط

بلغت إيرادات الموازنة الفيدرالية الروسية من قطاع النفط والغاز 675 مليار روبل (7.4 مليار دولار) في يناير (كانون الثاني) 2024، وهو ما يزيد بنسبة 58.7 في المائة عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، وفق بيان صادر عن وزارة المالية الروسية، يوم الأربعاء.

وأرجعت الوزارة، في بيانها، هذا الارتفاع الكبير إلى «نمو أسعار النفط الروسي، وقالت إن إيرادات النفط والغاز في شهر يناير من هذا العام كانت عند مستوى أقل قليلاً من المبلغ الأساسي، بسبب ابتعاد الأحجام المادية الشهرية عن الأرقام المتوقعة».

ووفقاً لمعايير توقعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من المتوقع حدوث زيادة مستقرة في عائدات النفط والغاز عن المبلغ الأساسي في الأشهر المقبلة.

وبالنسبة لعام 2024 ككل، خصَّصت الحكومة الروسية إيرادات فيدرالية قدرها 11.5 تريليون روبل من مبيعات النفط والغاز، بزيادة قدرها 30 في المائة، من 8.82 تريليون روبل في عام 2023، عندما انخفضت العائدات بنسبة 24 في المائة بسبب ضعف أسعار النفط، وانخفاض مبيعات الغاز بفعل العقوبات الغربية.

كما أشارت الوزارة إلى ارتفاع إيرادات الموازنة الفيدرالية الروسية غير النفطية والغاز بنسبة 84.8 في المائة، خلال يناير، على أساس سنوي إلى 1.721 تريليون روبل (18.9 مليار دولار).

ووفقاً للأرقام الأولية التي أصدرتها وزارة المالية، بلغ عجز الموازنة الفيدرالية، في يناير، 308 مليارات روبل (3.3 مليار دولار)، وهو أقل بخمس مرات عما كان عليه في الشهر نفسه من عام 2023. وقالت الوزارة: «وفقاً للتقديرات الأولية، بلغت إيرادات الموازنة الفيدرالية في يناير 2.396 تريليون روبل، وهو أعلى بنسبة 76.6 في المائة من الإيرادات الواردة في يناير 2023».

وتتوقع موسكو أن يرتفع كل من إيرادات ونفقات الموازنة بشكل حادّ، هذا العام. وتخطط الوزارة لإنفاق 36.7 تريليون روبل (402.9 مليار دولار) على مدار العام، وفقاً لخطة الموازنة، وجذب 35.1 تريليون إيرادات، حيث تسجل عجزاً بنسبة 0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، وفق «رويترز».

وتقوم روسيا بتوجيه مزيد من الموارد إلى جيشها وصناعتها الدفاعية منذ حربها على أوكرانيا في فبراير (شباط) 2022. ومن المتوقع أن يصل الإنفاق على الدفاع والأمن مجتمعيْن إلى نحو 40 في المائة من إجمالي نفقات الموازنة هذا العام.

وكان الإنفاق في يناير أقل بنسبة 13.2 في المائة عن الشهر نفسه من العام الماضي، عند 2.7 تريليون روبل.

وفي يناير 2023، سجلت روسيا عجزاً قدره 1.65 تريليون روبل، أو 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ودفع الإنفاق الكبير، في أوائل عام 2023، عدداً من المحللين إلى توقع عجز ضخم في الموازنة، العام الماضي، لكن ارتفاع أسعار النفط، ونجاح روسيا في التهرب من الجهود الغربية للحد بشكل كبير من إيرادات الطاقة، عزَّزا آفاق موسكو.

وتتمثل المصادر الرئيسية التي تستخدمها روسيا لتغطية عجز موازنتها، في الاقتراض المحلي و«صندوق الثروة الوطنية»، وهو مخزون موسكو من عائدات الطاقة المتراكمة في الأيام المطرة.

تحقيق لـ«بلومبيرغ» يكشف عن دهاليز تهريب الوقود الليبي إلى أوروبا

كفاية أولير

اندبندنت

نشرت وكالة «بلومبيرغ» تحقيقاً مطولاً بعنوان، «ملحمة السفينة كوين ماجدة»، رصدت من خلاله آفة تهريب النفط الليبي في غياب الشفافية والمساءلة، في الدولة التي لا تزال تمزقها الصراعات الداخلية للفوز بالسلطة. بدأت الوكالة العالمية، القصة بسرد أحداث وقعت في صباح صاف من سبتمبر (أيلول) 2022، حين غادرت السفينة «كوين ماجدة»، وهي ناقلة وصفتها بـ«ناقلة باهتة اللون باللونين الأزرق والأبيض»، محملة بزيت الغاز البحري، تبلغ قيمتها أكثر من مليوني دولار، ميناء بنغازي الليبي وانطلقت إلى بورتو رومانو في ألبانيا، على بعد 600 ميل بحري إلى الشمال.

تعامل القبطان الليبي البالغ من العمر 55 سنة، زهير الكوفي، مع الرحلة مثل الرحلات السابقة التي قام بها، فكان لديه شهادة موقعة توضح أن الوقود نشأ في ليبيا من «شركة البريقة لتسويق النفط»، وهي ذراع المؤسسة الوطنية للنفط المملوكة للدولة، وبعد أربعة أيام، عندما دخلت «كوين ماجدة» المياه الألبانية، رأى الكوفي قارباً صغيراً يظهر في الأفق، كما روى لاحقاً. كانت سفينة تابعة لخفر السواحل، وعندما صعد أحد الضباط على متنها، قدم له الكوفي الشاي بينما كان ينظر إلى وثائق الشحن. قال الكوفي، «الضابط قال إنه لا توجد مشكلة، ثم جاءت إلى جانبهم سفينة أكبر لخفر السواحل، عندها أدركت أن هناك خطأ ما.»

ووجد المفتشون الألبان أنه حتى خزانات المياه ضخت بالكامل بآلاف الجالونات من زيت الغاز، واشتبهوا في أن الوثائق التي تظهر الوقود الذي مصدره ليبيا مزورة. وكانت هناك علامة حمراء واحدة وهي أن «شركة البريقة» تتعامل مع الوقود داخل ليبيا، في حين أن المؤسسة الوطنية للنفط هي الكيان الوحيد المصرح له باستيراد وتصدير المنتجات البترولية، في الدولة الأفريقية التي مزقتها الصراعات.

تلقى الكوفي تعليمات بأخذ «كوين ماجدة» إلى ميناء دوريس، إذ كان ينتظرها صف من سيارات الشرطة، واقتيد وبعض أفراد طاقمه المكون من 10 أفراد إلى مركز الشرطة، ووجهت إليهم تهمة التهريب.

وقال المدعون الألبان وأفراد الطاقم إن المتلقي المقصود هي شركة «كاستاراتي غروب أس أتش دوت إيه»، وهي شركة طاقة تدير شبكة من محطات الوقود في جميع أنحاء البلاد، ولم يكن مالك السفينة، رجل الأعمال الليبي، نوري الذوادي، الذي يظهر في ملفه الشخصي على «فيسبوك» وهو يصور مع سيارات ويخوت أجنبية. وقامت شركته «إلداوادي شيبيتغ ليميتد»، بتشغيل السفينة «كوين ماجدة» خارج تركيا حتى أوائل عام 2022، وهي الآن مسجلة في جزر مارشال، وفقاً لقاعدة بيانات المنظمة البحرية الدولية. وفي يونيو (حزيران) 2022، تغير علم السفينة من ليبيا التي اعتبرتها الصناعة البحرية مدرجة على القائمة السوداء بسبب افتقارها إلى الرقابة إلى الكاميرون.

وأكدت «كاستاراتي» في رسالة بالبريد الإلكتروني أنها تلقت شحنات من زيت الغاز البحري من السفينة «كوين ماجدة» في شهري يوليو (تموز) وأغسطس (آب) الماضيين، لكن الشركة قالت إنها لا تملك عقد شراء للشحنة التي كانت تحملها السفينة الليبية وقت احتجازها. وقالت متحدثة باسم الشركة، «أجرت مجموعة كاستاراتي كل المعاملات التجارية بمنتهى النزاهة والشفافية»، في حين لم يستجب الدوادي لطلبات التعليق من «بلومبيرغ».

وتقول الوكالة العالمية، إن احتجاز السفينة أثار تساؤلات حول تهريب الوقود المزعوم أكثر ممن من يقف وراءه؟ وما مدى انتشار السرقة؟ لماذا كان من الممكن أن يحدث؟ ومن أين أتى الوقود، وأين كانت الأموال تذهب؟

وأشارت إلى أن الأمر استغرق ما يقرب من عام للإجابة عن هذه الأسئلة، لكن تحقيقاً أجرته استناداً إلى سجلات الشحن والمقابلات مع مسؤولين ليبيين، وأشخاص مطلعين على أعمال النفط الليبية وأفراد الطاقم، وجد أن ما يصل إلى 40 في المئة من الوقود الذي تستورده البلاد بموجب برنامج دعم حكومي، أو حوالى 5 مليارات دولار سنوياً، يتسرب من خلال التجارة غير المشروعة، ويأتي معظم هذا الوقود المستورد من روسيا، ويحول إلى دول في أوروبا التي حظرت استيراد تلك المنتجات نفسها.

وقال مدير التحقيقات في شركة «سنتري»، تشارلز كاتر، «أدى إغلاق الأسواق الأوروبية في أعقاب الهجوم الروسي على أوكرانيا، والعقوبات الغربية التي تلت ذلك، إلى زيادة حادة في صادرات النفط الروسي المكرر إلى شمال أفريقيا، وهي منطقة تعاني ندرة المصافي». ونشرت منظمة غير ربحية مقرها واشنطن، تقريراً عن تصاعد الفساد والأنشطة غير المشروعة في ليبيا، وقدمت المساعدة البحثية لهذه القصة، قائلة «يرتبط هذا التدفق من الواردات النفطية ارتباطاً مباشراً بعمليات تهريب الوقود المزدهرة في ليبيا».

وكان ميناء دوريس، وهو أكبر ميناء في ألبانيا، هادئاً بشكل مخيف بعد ظهر يوم الثلاثاء الحارق في يوليو الماضي، وكانت الرافعات الصفراء والزرقاء التي تنقل الحاويات عاطلة عن العمل، ولم يكن من الممكن رؤية سوى عدد قليل من العمال، وسط الحرارة المنبعثة من الأرصفة، وفي الطرف الشرقي للميناء، كانت السفينة «كوين ماجدة» مربوطة بالرصيف رقم اثنين.

وتقول «بلومبيرغ»، «10 أشهر مضت، منذ أن دخلت السفينة إلى الميناء، فيما شوهت خطوط الصدأ بدنها، وكان يجلس على مقدمة السفينة كرسي معدني وحيد ذو ظهر نايلون مهترئ، وبالقرب من الجسر، حيث عادة ما يعثر على ضباط السفينة، علق عدد قليل من القمصان والمناشف من حبل الغسيل المثبت».

أجاب الكابتن الكوفي عن أسئلة «بلومبيرغ» عبر تطبيق «واتساب»، ونفى ارتكاب أية مخالفات، قائلاً إن التحقق من الأوراق ليس من مهماته، وأوضح أنه عين في أبريل (نيسان) 2022 بعقد مدته خمسة أشهر في مقابل 3500 دولار شهرياً، مضيفاً «نحن عمال بموجب عقد بيننا وبين الشركة، نحن لسنا أصحاب السفينة أو الشحنة. لا أعرف لماذا يحتجزوننا».

وكان القبطان أشار إلى أنه سيكون على استعداد للتحدث أكثر شخصياً، لكنه توقف عن إرسال الرسائل في يونيو الماضي،

ولم يعثر عليه في أي مكان بعد ظهر ذلك اليوم في دوريس، وبدلاً من ذلك، خرج كبير ضباط السفينة، عماد الشعلة من مدخل أعلى ممر صدئ، وكان متردداً في التحدث في البداية، قائلاً إنه لا يريد إزعاج مالك السفينة، الذي قال إنه كان يدفع أتعاب محام يمثل الطاقم.

لكن خلال الأيام القليلة التالية، شارك شعوره باليأس قائلاً «بعد ستة أشهر في السجن، سمح لي ولأفراد الطاقم الآخرين بالعودة للسفينة تحت الإقامة الجبرية»، مضيفاً أنه افتقد ابنته التي ولدت قبيل إبحاره من بنغازي، وكانت تقترب من عيد ميلادها الأول.

وبدأ الشعلة، وهو بحار ذو خبرة من طرابلس، العمل على السفينة «كوين ماجدة» في يوليو 2022، وقال إن السفينة سلمت شحنات إلى ألبانيا في يوليو وأغسطس الماضيين، من دون وقوع حوادث، وإنه فوجئ عندما احتجزت في سبتمبر الماضي، قائلاً «كان الأمر نفسه، الأوراق نفسها، والمشتري نفسه، نحن لم نفعل أي شيء خاطئ».

المحققون الألبان يرون قصة مختلفة

لكن المحققين الألبان يروون قصة مختلفة، فبحلول رحلة «كوين ماجدة» الأخيرة، كانت لديهم معلومات استخبارية تشير إلى أنها كانت تبحر بوثائق مزورة، واشتبهوا في أن الوقود، لو دخل ألبانيا، كان سيباع محلياً في محطات الوقود، وربما إعادة تصديره إلى دول أخرى، وفقاً لمسؤول في إنفاذ القانون طلب عدم الكشف عن هويته لأن القضية مستمرة.

وليس بعيداً من المكان الذي رست فيه سفينة «كوين ماجدة»، يوجد مبنى من طابقين مع العلم الإيطالي عند المدخل، وهو موقع لقوة شرطة تحقق في الجرائم الاقتصادية والمالية. ويعمل أفراد الجيش الإيطالي هناك بشكل وثيق مع خفر السواحل الألباني لمراقبة الأنشطة المشبوهة على البحر الأدرياتيكي، الذي يفصل بين البلدين.

وعلى مر السنين، حقق المكتب في الاتجار بالمخدرات والبشر، وفي عام 2022، بدأ الضباط في رؤية اتجاه آخر، إذ انخرطت سفن الصيد الألبانية في عمليات نقل من سفينة إلى أخرى في البحر، مع حصول القوارب على شحنات الوقود المهربة من ليبيا.

سفن الصيد الألبانية تشتري الوقود الليبي المدعوم

ليبيا التي تمتلك أكبر احتياطيات نفطية في أفريقيا، لديها طاقة تكرير صغيرة، لذلك تستورد شركة النفط الوطنية الوقود بأسعار السوق وتبيعه للمواطنين بخصم كبير، مما يمنحه عملياً كمنفعة اجتماعية، مما يخلق فرصاً للمهربين لبيعه بأسعار أعلى.

وفي يناير (كانون الثاني) 2023، ساعدت قوة الشرطة التي تحقق في الجرائم الاقتصادية والمالية، في القبض على سفينتي صيد، «جيني» التي ترفع العلم الألباني، وقارب يرفع العلم الليبي، لنقل الوقود باستخدام أنابيب مطاطية، وفي المحصلة، أحبطوا خمس عمليات لتهريب الوقود منذ الحرب الروسية في أوكرانيا، وفقاً للمقدم دافيد دابونتي، الذي كان مسؤولاً

عن المخفر في دوريس حتى الشهر الماضي.

وقال دابونتي في مقابلة أجريت معه في مكتبه المطل على الميناء، «أصبحت المشكلة واضحة للغاية منذ الحرب الروسية، ففي الماضي، كانت جريمة صغيرة، قوارب الصيد، والصيادون هم الذين يستفيدون بشكل مباشر. والآن نشهد تزايداً وتدويلاً لهذه الظاهرة، مع تورط الجريمة المنظمة أيضاً».

وقال المحامي الذي يمثل مالك السفينة «جيني»، إلير ماليندي، إن من الممارسات الشائعة أن تذهب سفن الصيد الألبانية إلى ليبيا لشراء الوقود المدعوم بحوالى 25 سنتاً للتر. وأضاف أن كل سفينة صيد ألبانية تقريباً جهزت بسعة تخزين إضافية لجلب الوقود على متنها، مشيراً إلى أن مالك السفينة «جيني»، قام برحلات عدة إلى طرابلس لبيع الأسماك وشراء الوقود لتشغيل قاربه، ودفع ببراءته من تهمة تهريب البضائع الخاضعة للضريبة الانتقائية، ولم يتحدد حتى الآن موعد للمحاكمة.

وتقول «بلومبيرغ نيوز» في تحقيقها إن حال السفينة «كوين ماجدة» توحي بشيء أكبر، كما لم يذكر المدعون الألبان مصدر الوقود، لكنهم يزعمون أنه جرى الاتجار به بشكل غير قانوني، فيما يواجه القبطان وأفراد الطاقم الثلاثة أحكاماً بالسجن تصل إلى 10 سنوات، وسمح لستة آخرين بالعودة لبيوتهم.

وكان لشعلة وأفراد الطاقم الذين ما زالوا على متن السفينة الحرية في القدوم والذهاب كما يحلو لهم، وهو ترتيب غير عادي نظراً إلى خطورة الاتهامات، فهم استخدموا دراجة هوائية لشراء البقالة، لكن في الغالب كانوا يهتمون بمولدات السفينة وغيرها من المعدات. وكانت السفينة «كوين ماجدة» لا تزال محملة بالوقود الذي لم يسلم مطلقاً، وكانوا بحاجة إلى التأكد من عدم وجود تسربات أو أخطار نشوب حريق، إذ كانوا يعيشون مع حمولة يحتمل أن تكون قابلة للانفجار.

وكان الكوفي، القبطان، اشتكى عبر تطبيق «واتساب» من أنه وطاقمه كانوا بيادق عالقين في وسط صراع على السلطة بين الأذرع المتنافسة للمؤسسة الوطنية للنفط الليبية، وقال «جعلوني أبدو كرجل مافيا، كان بإمكاني رفع المرساة والهرب، ولو كان لدي ما أخفيه لحاولت الهرب».

لكن الكوفي رفع المرساة، وفقاً للمدعين العامين، إذ غادر السفينة ذات صباح في أواخر يونيو الماضي، ولم ترد الرسائل منه منذ ذلك الحين.

ليبيا ومحاربة آفة تهريب الوقود

كان رئيس ديوان المحاسبة الليبي خالد شكشك، وهو هيئة الرقابة المالية الحكومية، أحد المسؤولين القلائل الذين أبدوا استعداداً للحديث عن تهريب الوقود، واتفق على الاجتماع مع «بلومبيرغ نيوز» في سبتمبر الماضي، في فندق في تونس العاصمة الساحلية المجاورة لبلاده، على بعد حوالى ساعة جواً من طرابلس، وصل حليق الذقن ويرتدي بدلة رمادية كرجل في مهمة، مع ثلاثة مساعدين ومجلد من المستندات التي أشار إليها خلال المقابلة.

وكان شكشك، الذي ترأس ديوان المحاسبة على مدى العقد الماضي، ينفذ حملة للقضاء على آفة تهريب الوقود، وهي المشكلة الراسخة التي تفاقمت منذ انهيار نظام معمر القذافي في عام 2011، مما أدى إلى صراع مستمر بين الفصائل العسكرية المتنافسة وأمراء الحرب والشبكات الإجرامية.

وفي عام 2017، كشف المدعون العامون في إيطاليا ومالطا عن شبكة إجرامية دولية هربت وقود الديزل إلى السفن في مالطا، ثم إلى السوق الأوروبية في نهاية المطاف. وتتعلق القضية بنجم كرة قدم مالطي سابق، وميليشيا ليبية مسلحة، وشركة شحن إيطالية والمافيا، بحسب المدعين الإيطاليين.

وبحلول مايو (أيار) 2022، لاحظ مسؤولو شركة النفط الوطنية نمطاً من تجارة الوقود المهرب من ليبيا إلى تركيا، لكنهم لم يتمكنوا من إيقافه، وفقاً للوثائق التي اطلعت عليها «بلومبيرغ». وفي مذكرة بتاريخ الـ10 من مايو الماضي، إلى النائب العام الليبي، قال رئيس المؤسسة الوطنية للنفط السابق في ليبيا مصطفى صنع الله (قالت حكومة عبدالحميد الدبيبة في عام 2022 إنها استبدلته وعينت رئيساً جديداً في مقر الشركة، لكن صنع الله قال إن المسؤولين التنفيذيين والشركات التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا ما زالوا يعترفون به رئيساً)، إن ثلاث سفن، بما في ذلك «كوين ماجدة»، تنقل شحنات وقود غير قانونية، وحث المدعي العام على اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وانتشر برنامج الوقود المدعوم في ليبيا، الذي بدأ في عهد القذافي في أواخر السبعينيات انتشر في السنوات القليلة الماضية، وفقاً لشكشك، وقفز بأكثر من 70 في المئة إلى 62 مليار دينار (12.8 مليار دولار) في السنة المالية 2022، من 36 مليار دينار (7.4 مليار دولار) في 2021، وكان هذا ما يقرب من نصف الموازنة الوطنية، وكان في طريقه لأن يصبح أكبر في عام 2023، وجرى تهريب ما يصل إلى 40 في المئة من ذلك، أي حوالى 5 مليارات دولار في عام 2022، وفقاً لتقديرات مكتب التدقيق التي شاركها شكشك مع «بلومبيرغ».

كانت تقديرات البنك المركزي الليبي أعلى من ذلك، إذ قال إن التهريب كلف البلاد 30 مليار دينار (6.2 مليار دولار) في عام 2022.

وقال رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط الليبية الحالي، فرحات بن قدارة، في يوليو 2022، عبر البريد الإلكتروني، إن تهريب الوقود يمثل «مشكلة كبيرة» لكنه لا يستطيع تقديم تقدير لحجم السرقة أو قيمتها، وقال إن مؤسسته طلبت من شركة «البريقة» تركيب أنظمة تتبع بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS) لمساعدة السلطات في التحقيق، وأوصت الحكومة بإعادة النظر في برنامج الدعم الخاص بها.

ودعا شكشك إلى استبدال الدعم بدفع مبلغ مقطوع قدره 1000 دولار لعائلات لتلبية احتياجاتها من الطاقة، وقال إن «سياسة دعم الوقود بشكلها المطبق حالياً هي هدر للمال العام، واستنزاف لموارد الدولة. إنه ينشر الجريمة وعدم المساواة في توزيع الموارد ويقوض الديمقراطية».

الافتقار للشفافية

وفي بلد لا يضم سوى عدد قليل من المؤسسات القوية وتهيمن عليه الميليشيات والولاءات القبلية، سعى شكشك إلى محاسبة من هم في السلطة، وأدت عمليات التدقيق التي أجراها إلى إيقاف أو إقالة عشرات المسؤولين بسبب الفساد، وإساءة استخدام الأموال العامة وقضايا الحوكمة، وانتقد مراراً وتكراراً البنك المركزي وشركة النفط الحكومية بسبب افتقارهما إلى الشفافية، وهي ادعاءات دحضها البنك وشركة النفط علناً.

نجا شكشك من محاولة لإقالته في عام 2014، وفي عام 2017، دعا إلى رقمنة برنامج الدعم كوسيلة للحد من النفقات، بحيث تمنح العائلات الليبية بطاقة شحن محملة مسبقاً يمكنهم استخدامها لشراء الوقود بأسعار مدعومة، في نقاط البيع في جميع أنحاء البلاد، وبمجرد استنفاد الأسر لمخصصاتها الشهرية، سيطلب منها شراء الوقود بأسعار السوق، إلا أن الاقتراح لم يذهب إلى أي مكان.

وقال شكشك إن المؤسسة الوطنية للنفط لديها نظام محاسبي ضعيف، لا يتوافق مع المعايير الدولية، وليس لديه رؤية كاملة لما تفعله الشركات التابعة لها، وقال إن ليبيا تواصل استيراد مزيد من الوقود المكرر الذي لا يصل أبداً إلى المواطنين، وكان البرنامج يهدف إلى مساعدتهم، وفعلت البلاد ذلك على رغم انكماش الاقتصاد بنسبة 1.2 في المئة في عام 2022، وفقاً لتقديرات البنك الدولي.

وأضاف أن كميات كبيرة من الوقود تهرب لدرجة أن الليبيين في بعض المناطق الجنوبية والحدودية يقفون لساعات في طوابير طويلة، لتزويد سياراتهم بالوقود أو شراء الوقود من السوق السوداء بأسعار متضخمة. وقال شكشك «إن عدداً كبيراً من المواطنين والأسر لا يستفيدون، بخاصة ذوي الدخل المحدود، مما يؤدي إلى فقدان برنامج الدعم غرضه. المستفيدون الحقيقيون من هذا الدعم هم أصحاب الشركات والمصانع والسيارات الفاخرة، مما ينتج منه ظلم في توزيع موارد الدولة».

وأضاف أن النشاط الوحيد الذي يفسر ارتفاع الواردات هو ارتفاع التهريب.

التهريب يمكن أن يهز الأسواق العالمية

ويمكن للتهريب أن يهز الأسواق العالمية، ففي يناير الماضي أجبرت الاحتجاجات في حقل الشرارة النفطي، التي اندلعت جزئياً بسبب نقص الوقود، المؤسسة الوطنية للنفط الليبية على إغلاق المنشأة لمدة ثلاثة أسابيع، وساعد إغلاق أكبر حقل نفط في البلاد، الذي يمكن أن ينتج حوالى 300 ألف برميل يومياً، في رفع أسعار النفط الخام أكثر من ثلاثة في المئة في ذلك الأسبوع.

في حين كلف سحب الوقود الليبي البلاد حوالى 750 مليون دولار في عام 2018، وفقاً لرئيس المؤسسة الوطنية للنفط الليبية آنذاك مصطفى صنع الله، الذي لم يستجب لطلبات التعليق من «بلومبيرغ». وفي عام 2021، عندما رفضت الحكومة تخصيص مزيد من الأموال للوقود المدعوم، ونفذ برنامجاً يمكن من خلاله استبدال الخام الليبي غير المعالج بالوقود من شركات الطاقة الأجنبية، وسيغطي مشتري النفط الخام أي فرق في السعر.

التهريب ومليارات اليورو من عوائد الضرائب المفقودة

ويكلف التهريب الدول الأوروبية مليارات اليورو من عائدات الضرائب المفقودة، ويستفيد المهربون من فرق السعر بين الوقود المدعوم وما يباع في السوق السوداء. وعلى رغم أن ليبيا ليست الدولة الوحيدة في المنطقة التي تقدم الدعم، إلا أن سعر وقودها مخفض للغاية مما يجعلها هدفاً مناسباً، وأدت حرب روسيا مع أوكرانيا إلى فارق أكبر ي الأسعار. وفي حين يدفع الليبيون قرشاً واحداً فقط في مقابل لتر البنزين، أي نحو واحد في المئة من سعر السوق، فإن المستهلكين في أوروبا يدفعون نحو دولارين.

ووفقاً لشركة «سيسبا»، وهي شركة سويسرية تدير برنامجاً لوضع علامات على الوقود لتحديد التجارة غير المشروعة، ويقدر المسؤولون الإيطاليون أن ما يصل إلى 20 في المئة من الوقود المستخدم للنقل في عام 2021 يأتي من السوق السوداء، وذلك بشكل رئيس من خلال الواردات غير القانونية التي تتهرب من الضرائب بنحو 3 مليارات دولار سنوياً.

وقال شكشك «أصبحت هذه الآن قضية فساد كبرى، لقد تحولت من تهريب على نطاق صغير يقوم به أفراد إلى جريمة منظمة تنفذها مجموعات ذات قوة ونفوذ، باستخدام ناقلات النفط والشاحنات الكبيرة».

وقال المحلل في «تشاتام هاوس»، تيم إيتون، وهي منظمة غير ربحية مقرها لندن «من الواضح أن المستفيدين من تهريب الوقود كانوا يتحركون أعلى وأعلى في السلسلة الغذائية. الآن لديك جماعات مسلحة تبيعها، وأصبحت على نحو متزايد جريمة عابرة للحدود الوطنية تتورط فيها السلطات في ليبيا».

وفي اجتماع متلفز في نوفمبر الماضي، اتهم رئيس الوزراء الليبي عبدالحميد الدبيبة «شركة البريقة»، التي تستقبل الوقود المستورد وتسلمه لشركات النقل لتوزيعه، بالإسهام في ارتفاع تهريب الوقود من خلال تقديم طلبات كبيرة للمنتجات النفطية، وهذه هي الشركة نفسها التي كان اسمها موجوداً في وثائق الشحن الخاصة بالسفينة «كوين ماجدة».

من جانبه وصف رئيس «شركة البريقة» فؤاد علي هذه الادعاءات بأنها «لا أساس لها من الصحة»، وفي مقابلة مع «بلومبيرغ» في يناير الماضي، قال إن الشركة تجمع، ولكنها لا تدقق في طلبات الوقود للوكالات الحكومية الرئيسة، إنما تمررها للموافقة على الموازنة، وهي ليست مسؤولة عن نقل الوقود بعد تسليمه لشركات التوزيع. ليس هناك ما يكفي من الرقابة».

أضاف «لا توجد متابعة من أي طرف، ونحن قلقون للغاية في شأن تهريب الوقود، فالوضع سيزداد سوءاً في المستقبل ما لم يتم القيام بشيء ما، لكن البريقة تفتقر إلى الاختصاص والسلطة».

ولم يرد مكتب الدبيبة على أسئلة «بلومبيرغ» المتعلقة بـ«البريقة» ولا وزارة المالية الليبية.

الصين تتعهد بتعزيز دعم المركبات الكهربائية وسط صعوبات تجارية

اقتصاد الشرق

قالت الصين إنها ستعزز دعم صناعة السيارات الكهربائية في البلاد حيث يواجه القطاع قيوداً تجارية بشكل متزايد من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وصفت وزارات التجارة والخارجية والجمارك، بالإضافة إلى أربع وكالات حكومية أخرى، يوم الأربعاء، صادرات السيارات الكهربائية بأنها «ركيزة أساسية» في تحسين التجارة الخارجية للصين. كما نشرت تلك الوزارات والوكالات أيضاً مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تتضمن خطوات مثل الاستخدام الأفضل لقواعد التجارة الدولية وإشراك الحكومات الأجنبية لخلق بيئة منفتحة وشفافة لصناعة السيارات الكهربائية.

كما تشجع السلطات شركات صناعة السيارات في البلاد على إنشاء مراكز بحث وتطوير في الخارج مع شركاء محليين ومسؤولين طالبوا الصناعة المالية في الصين بتحسين الائتمان والمعاملات الدولية. ولم يتم تقديم تفاصيل إضافية بشأن الدعم النقدي.

أصبحت الصين أكبر مصدر للسيارات في العالم خلال عام 2023، بفضل قوة إنتاجها من السيارات الكهربائية وسيارات الركاب العادية التي تبيعها في روسيا. هذا الوضع جعل الأسواق الأخرى في حالة تأهب قصوى، حيث أطلق الاتحاد الأوروبي تحقيقاً في أكتوبر حول ما إذا كانت صناعة السيارات الكهربائية في الصين قد استفادت بشكل غير عادل من الدعم الحكومي الصيني.

الرسوم الجمركية على السيارات الصينية

في غضون ذلك، تفيد تقارير بأن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تدرس رفع الرسوم الجمركية على السيارات الصينية، والتي تخضع بالفعل لضريبة استيراد بنسبة 27.5%. قالت الوكالات الصينية يوم الأربعاء إنها ستساعد أيضاً في وضع معايير دولية بشأن المركبات الكهربائية والبطاريات، بما في ذلك كيفية نقل الخلايا بأمان عبر السكك الحديدية. فيما رد المشاركون في الصناعة إزاء المبادئ التوجيهية الجديدة بشكل إيجابي، حيث وصفتها الجمعية الصينية لمصنعي السيارات بأنها خطوة «مهمة للغاية».

قال شو هايدونغ، نائب كبير المهندسين في الجمعية: «هذه (المبادئ الإرشادية) توجه المصنعين نحو الطابع العالمي وتوضح إطار العمل للوكالات الحكومية ذات الصلة للمساعدة في التنمية العالية لهذه الصناعة».

واختتم أن المبادئ التوجيهية ستساعد في نهاية المطاف قطاع السيارات بالصين على الاندماج بشكل أفضل عالمياً وخدمة المستهلكين في جميع أنحاء العالم.

الهند تدافع عن سمعة الوقود الأحفوري.. وهذا رأي قطر وأوبك

أسماء السعداوي

الطاقة

دافع وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري، عن الوقود الأحفوري، داعيًا إلى إجراء حوار متوازن وواقعي بشأن تحول الطاقة، وفق التصريحات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وأكد سينغ أن بلاده -ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم- تستكشف الفرص المتاحة لتنويع مصادر شراء النفط الخام، بما في ذلك القادمة من روسيا وفنزويلا، مشيرًا إلى أن تلك الخطوة أسهمت في خفض أسعار الوقود محليًا.

جاء ذلك خلال حلقة نقاشية بشأن أمن الطاقة على هامش أسبوع الطاقة الهندي لعام 2024، المنعقد في ولاية غوا، بحضور وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري سعد بن شريدة الكعبي، والأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك هيثم الغيص.
وقال وزير الطاقة القطري، إن التحول «الفاعل» بحاجة إلى الموازنة بين أمن الطاقة والقدرة على تحمل التكاليف، داعيًا إلى الاستعداد للمستقبل بمزيج طاقة متنوع.

وزير النفط الهندي
طرح وزير النفط والغاز الطبيعي والإسكان والشؤون الحضرية هارديب سينغ بوري، رؤية الهند من أجل صياغة مسار جديد لتحول الطاقة.

واقترح سينغ رسم طريق «يمكن التنبؤ به» لمصادر الوقود النظيفة، من أجل تحقيق تحول الطاقة «المنظم»، داعيًا إلى إقامة حوار متوازن وواقعي، وعدم تشويه سمعة الوقود الأحفوري، بحسب ما جاء في تقرير نشرته صحيفة «ذا إيكونوميك تايمز» المحلية (The economic times).

وأشار إلى أن الإصلاحات الأخيرة بقطاع الطاقة في الهند، وعلى رأسها تنويع مصادر الواردات والتغييرات التي طرأت على آلية تسعير الغاز، ضمنت تراجع أسعار البنزين والديزل، في الوقت الذي كانت فيه الأسعار العالمية تحلّق عاليًا.

وحول إنتاج الطاقة والمعروض عالميًا، قال الوزير إن التحدي هو إجراء التحول بطريقة منظمة، موضحًا أن «تكون لدينا قدرة على الوصول للوقود التقليدي، وتحول قابل للتنبؤ به إلى وقود أنظف».

تحول الطاقة حيوي ولكن..

قال الأمين العام لمنظمة أوبك، هيثم الغيص، إن تحول الطاقة أمر حيوي، لكن «يمكن أن تكون لتحول الطاقة مسارات متعددة، تلك هي الطريقة التي ينبغي لنا النظر بها إلى التحول».

وأضاف: «في أوبك، سنواصل الاستثمار، ونحتاج إلى مئات المليارات من الاستثمارات خلال الأعوام الـ20 المقبلة».

كما أكد الحاجة إلى الاستثمار في إنتاج الوقود الأحفوري، قائلًا: «نحتاج إلى الاستثمار، لأنه من المحتمل أن ينمو الطلب».

من جانبه، قال وزير الموارد المعدنية في غايانا، فيكرام بهارات، إن النفط والغاز المكتشفين حديثًا قبالة سواحل بلاده «خطوة نحو الرخاء».

وأضاف: «موارد الهيدروكربونات الجديدة المكتشفة قبالة سواحل غايانا جعلت العالم يلتفت إلينا. سياستنا بسيطة للغاية. أخرج الهيدروكربونات من الأرض بأسرع وقت ممكن، واستعملها لبناء القطاعات التقليدية».

مصادر الطاقة المتجددة

قال وزير الطاقة القطري سعد بن شريدة الكعبي، إن مصادر الطاقة المتجددة لا تلبي تمامًا احتياجات العالم من الطاقة.

وأضاف: «من غير المسؤول القول بأننا لن نستعمل الوقود الأحفوري. الأمر يشبه إطلاق البشرية النار على قدمها».

وأكد الوزير، الذي يشغل -أيضًا- منصب الرئيس لشركة قطر للطاقة، التحديات أمام التعامل مع التقلبات والشكوك والتعقيدات المؤثرة في صناعة الطاقة، مشيرًا إلى أن تحول الطاقة الفاعل بحاجة إلى تحقيق التوازن بين أمن الطاقة والقدرة على تحمل التكاليف.

إلى ذلك، سلط سينغ الضوء على ضرورة الاستعداد للمستقبل من خلال الاستثمار في مزيج طاقة متنوع، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي، وغيرها من أشكال مصادر الطاقة النظيفة، من أجل الإسهام في تخفيف المخاطر المرتبطة بتقلبات أسواق الطاقة.

علاقات الطاقة بين قطر والهند

لفت وزير الطاقة القطري إلى العلاقات المميزة التي تجمع بين الدوحة ونيودلهي، مشيرًا إلى أن اليوم الـ25 من شهر يناير/كانون الثاني المنصرم (2024) صادف الذكرى السنوية الـ20 لوصول أول شحنة من الغاز المسال إلى محطة استقبال شركة بترونت الهندية (Petronet) في داهيج.

وفي 4 من فبراير/شباط الجاري، تسلمت شركة بترونت للغاز المسال الشحنة رقم 2000 من قطر، وهو ما يعكس الشراكة القوية بين الجانبين، وفق تصريحات الوزير التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن وكالة الأنباء القطرية.
من جانبه، ثمّن وزير النفط الهندي دور قطر في مجال الطاقة بالنسبة إلى بلاده، إذ إنها مورّد الغاز المسال وغاز النفط المسال الأكبر والأكثر موثوقية.

وفي تدوينة عبر حسابه الرسمي على منصة إكس، قال سينغ إن حجم تجارة الهيدروكربونات بين الهند وقطر بلغ نحو 14.8 مليار دولار، لتمثل 78.8% من إجمالي حجم التجارة البينية.

كما أعرب عن تقديره للتعاون المستثمر، موجهًا الدعوة إلى قطر لاستكشاف فرص التعاون المتبادل في قطاع التنقيب والإنتاج.

«السعودية للكهرباء» تنظم ملتقى سلامة المقاولين ٢٠٢٤ مكة

انطلاقاً من استراتيجية منظومة الطاقة بقيادة وزارة الطاقة وتوجيهات وزير الطاقه على بناء ثقافة السلامه وتأكيد المفهوم الشامل للسلامة والصحة المهنية، نظمت الشركة السعودية للكهرباء ملتقى سلامة المقاولين 2024 بحضور محافظ الهيئة العليا للأمن الصناعي عالي بن محمد الزهراني وسعادة وكيل وزارة الطاقه فؤاد موسى بالمركز الرئيسي للشركة بمدينة الرياض، والذي يشارك فيه عدد من موظفي الشركة والمقاولين والاستشاريين وخبراء السلامة ومديري المشاريع.

ويأتي هذا الملتقى انطلاقاً من الأهداف الاستراتيجية للشركة في المحافظة على سلامة العاملين في قطاع الكهرباء ومكوناته ومشاريعه واعماله التنفيذية، حيث ركز الملتقى على مشاركة المقاولين في تعزيز أداء السلامة والصحة المهنية، ومراقبة الأداء المهني للمقاولين، ووسائل إدارة مقاولي الشركة لأوضاع السلامة والصحة المهنية، وتعزيز ثقافة السلامة بين المقاولين وتوعيتهم برحلة التحول الاستراتيجي للشركة، وإبراز أحدث التطورات والتحديات، لخلق بيئة عمل خالية من الحوادث والإصابات.

وناقش الملتقى من خلال جلستين حواريتين بعنوان (شراكة المقاول لتعزيز أداء السلامة والصحة المهنية والبيئة) و (مراقبة أداء المقاولين والتزامهم).

كما سلَّطَ الملتقى الضوء على معايير إدارة مقاولي الشركة لأوضاع السلامة، وإدارة نظام السلامة لمقاولي شركة سابك، مبيّنةً من خلاله كُلْفَة السلامة كمعيارٍ إداريٍّ للمقاولين، ومُستعينةً بتوظيف الذكاء الاصطناعي في مواقع المشاريع، والعمل على تعريف المخاطر في أنشطة المقاولين، وإبراز الإستراتيجيات الرائدة وقصص النجاح في مجال السلامة.

شكراً